علما لغيره للفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا
في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه
اذا اعربته سوآ جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي
تقول هذا لوٌّ وفيٌّ ولا زدت على الف لا الفا اخرى وجعلته همزة
تشبيها برداءٍ وكساءٍ وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت
بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة فالتنوين فيبقى المعرب
على حرف ولا يجوز وكذا لو الحقناه بالكلمة او سمينا به المراة ومنعنا
الصرف وجب التضعيف لانا لا نامن من التنكير فيجي التنوين
اذن وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد
حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء والاول اي
التضعيف اولي لكون المزيد غير اجنبي وتقدم لذلك تتمة
ثم قال واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد
كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو
ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في
ذو اذا سمي به فانه تقول هذا ذوى كتبتنا على ان عينه
متحركة وقال الخليل بل تقول ذي فعل بقلب الواو بالسكون العين
على ما هو من مذهبهما في باب الاضافة وحاجا الزجاج في ذو اذا
سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما
شدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت
مونثا بفو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير
المنصرف وان سميناها بفي فهو كما لو سميناها بهند جاز الصرف
وتركه انتهى ما اردنا منه وتقدم لذلك تتمة قوله كشمر لزم
تشديد الميم وهو ممنوع الصرف لان فيه العلمية ووزن الفعل
قال في الصحاح وشمر ازاره رفعه يقال شمر عن ساقه وشمر في امره
خف والتشمير الارسال ومنه شمرت السفينة ارسلتها قوله

او

او مضارع قال الحفيد سكت عن الامر وفيه خلاف فمنهم من يقول
سمي به ويمثل له باصمت ومنهم من يقول لم يسمع وينازع في اصمت من حيث
كونه فعل امر وقال لا يجوز ان يكون اصمت فعل امر لانه لو كان فعل امر
لكان اما من اصمت واما من صمت فان كان من اصمت فيكون من اصمت بفتح
الهمزة لا كسرها وان كان من صمت فيكون اصمت بضم الهمزة والعين
لان المضارع صمت يصمت بضم العين وقد انتفى فتح الهمزة وضمها
مع ضم العين فانتفى ان يكون امرا لانه لم يسمع من الماضي الا صمت ولكنه
غير واحركة عين المضارع بالكسر فتبعها حركة الهمزة ليكون التغيير
في اللفظ دليلا على التغيير في المعنى وقال في المعنى وقال بعضهم
انما سمي به مع الضمير ورد بانه قد سمي بوحش اصمت على انه معرب اعراب
ما لا ينصرف والجمل لا تعرب وانما تحكى واعلم ان اصمت علم على بريه
وقد لحقته التاء فيقال اصمتة فارقة بين المنقول عنه والمنقول
اليه لا للتانيث انتهى ما اردناه منه وتقدم كلام الرضي قوله واما
من جملة صيغة صرح في ان الجملة من المنقول فتشكل عبارة الناظم
لانه جعل الجملة قسيم المنقول فان طبي وهوا اي قوله وجملة
معطوف على منقول اي ومنه جملة يريد ما اصله الجملة والى الكلام لا
المستقبل ويلزم من ذلك ان يكون العلم الذي اصله جملة منقولا كالمنقول
في المفردات فيقع حسب الظاهر التداخل لان تقدير الكلام فمنه منقول
ومرتجل وهذا فاسد والعذر عنه قد تقدمت الاشارة اليه وهي ان
الذي ذكرا ولا هو المفرد لا غير بمعنى قوله ومنه منقول اي منه مفرد منقول
ولو صرح بذلك لم يكن في جعله قسيما للجملة اخلال فحاصل الكلام
فمنه مفرد وهو ينقسم الى منقول ومرتجل ومنه جملة والجملة لا تكون الا
منقولة وهذا كلام صحيح وايضا فان المنقول عبارة اصطلاحية واما
يطلقها ارباب الصناعة على المفردات لا على المضاف ولا على الذي
تركيبه اسنادا ومزج ولذا لما تكلم ابن جني على المنقول والمرتجل

Copyright © King Saud University